مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

طالب مجلس الوزراء و"الصحة" بالخروج عن صمتها وكشف الأمر

الخنفور: انتشار مرض السحايا في مستشفى الفروانية تتحمله الحكومة ووزير الصحة.. فالوضع خطير

حذر النائب السابق ومرشح الدائرة الرابعة سعد الخنفور وزير الصحة من الصمت المريب الذي تنتهجه الوزارة في تعاملها مع قضية انتشار مرض السحايا في مستشفى الفروانية وما يدور من كلام وتضارب في المعلومات حول هذه القضية التي تهدد حياة الناس وأرعبت المرضى في المستشفى وزواره ومرتاديه.

وتساءل الخنفور: هل لدينا وزارة في الكويت مسؤولة عن الصحة أم ماذا؟ وهل مجلس الوزراء موجود في الكويت أم في المريخ؟ مؤكدا ان ما يحصل مهزلة بكل ما تعنيه الكلمة، مطالبا الوزير ان يخرج عن صمته وان ما يطمئن الناس بعدم وجود أي حالات مصابة بمرض السحايا ويتحمل مسؤولية هذا الكلام أو ان ينفي ويطمئن الناس «فالسكوت عن هذا الأمر غير مقبول وسيحاسب عليه وزير الصحة والحكومة مجتمعة، فهذا الموضوع خطير ولا يمكن السكوت عنه».

سعد الخنفور

واستغرب من تعامل الوزارة وكيفية تعاطيها مع هذه القضية البالغة الخطورة التي تمس كل مواطن ومقيم، كما ان هذا الأمر لا يمكن اللعب فيه من قبل كائن من كان فصحة الناس ليست للعبث واللعب كما تتوقع الوزارة والقائمون عليها، مضيفا أليس هناك رجل رشيد في الوزارة ينتفض من كرسيه ويتكلم بكل صراحة عن الوضع بشكل صحيح؟

وطالب الخنفور الحكومة بأن تمارس دورها في هذا الجانب وان تعلن صراحة الوضع في وزارة الصحة وتحديدا في مستشفى الفروانية بدلا من ترك الأمور هكذا دون حسيب أو رقيب، مؤكدا ان هذا الأمر سيكون تحت المجهر ولن يمر مرور الكرام.

الذين لم تشملهم الكوادر الوظيفية في القطاعين العام والخاص

عسكر: إذا لم تبادر الحكومة بزيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين فإن المجلس المقبل سيقرها بقانون

دعا مرشح الدائرة الرابعة عسكر العنزي الحكومة الى الاسراع في إقرار زيادة رواتب الموظفين في القطاعين العام والخاص ممن لم تشملهم الكوادر الوظيفية تحقيقا لمبدأ العدالة والمساواة الذي كفله الدستور لجميع المواطنين لافتا الى ان رواتب المتقاعدين هي الاخرى بحاجة الى مراجعه لتحسين اوضاعهم المعيشية.

وقال عسكر اذا لم تبادر الحكومة الى اصدار قرار بزيادة رواتب الموظفين في القطاعين العام والخاص ممن لم تشملهم الكوادر الوظيفية فإن مجلس الأمة المقبل مطالب بأن يسن قانونا يلزم بموجبه الحكومة بإقرار هذه الزيادة على رواتب الموظفين في القطاعين.

وبين عسكر انه من الاجحاف والظلم ان تهمل الحكومة شريحة كبيرة من المواطنين العاملين في القطاعين العام والخاص دون ان تقوم بمراجعة شاملة لرواتبهم وتقدر لهم زيادة منصفة تتناسب مع الزيادات التي أقرت لنظرائهم ممن حصلوا على كوادر وظيفية حسنت من رواتبهم بينما لاتزال هذه الشريحة تنتظر مبادرة من الحكومة.

وأوضح عسكر ان القطاع الخاص الذي تعول عليه الحكومة في قيادة التنمية خلال المرحلة المقبلة اصبح يعاني من هجرة عكسية للموظفين الكويتيين الى القطاع العام نتيجة لما احدثته الكوادر الوظيفية من زيادات في رواتب العاملين في الدولة من غير القطاع الخاص مشددا على اهمية ان توازن الحكومة الرواتب في القطاعين من خلال زيادة دعم العمالة الوطنية مشددا على ضرورة ان تشمل الزيادة شريحة المتقاعدين والذين يواجهون اعباء معيشية صعبة.

عسكر العنزي

حذّر الحكومة من تأجيج الشارع من جديد ودعا القوى الوطنية إلى وقفة جادة

عايض أبوخوصة: فيصل المسلم مستهدف لأنه قاد الحراك الشبابي ويحاول البعض إبعاده عن الساحة السياسية

دعا مرشح الدائرة الخامسة عايض بوخوصة كل التيارات والقوى الوطنية الى وقفة جادة لمساندة النائب السابق فيصل المسلم والذي تحاول الحكومة الان ان تختلق الاعذار لشطب ترشيحه

وقال بوخوصة لايخفى على الجميع ان النائب فيصل المسلم مستهدف ويحاول البعض ان يبعده عن الساحة السياسية بعد ان كان له دور بارز ومؤثر في قيادة الحراك الشبابي خلال المرحلة الماضية والذي ادى الى استقالة الحكومة برئيسها وحل مجلس الامة السابق وكشف خلال مسيرته النيابية الكثير من قضايا الفساد واصبح رمزا من رموز المعارضة وكان اول نائب في مجلس الامة بل وفي المنطقة كلها يستجوب رئيس وزراء.

عايض أبوخوصة

واضاف بوخوصة: يبدو ان الحكومة الحالية لم تستفد من تجارب الحكومة السابقة ولم تقرأ الساحة جيدا وبسعيها لشطب فيصل المسلم من قائمة المرشحين فإنها اختارت ان تدخل في مواجهة وصراع مبكر مع القوى الوطنية والمعارضة، ولكن عليها ان تعلم ان اقدمت على شطب المسلم فستفاجأ بان المجلس المقبل كله فيصل المسلم.

وأوضح بوخوصة ان الكل يعرف قضية المسلم عندما استجوب رئيس الوزراء على خلفية الشيكات وكل وقائع هذه القضية دارت داخل قبة عبدالله السالم وخلال جلسة الاستجواب المقدم منه الى رئيس الوزراء السابق ولكن الحكومة السابقة سعت الى تحويل القضية من قضية سياسية الى قضية جنائية والهدف من وراء ذلك يعرفه الجميع وهم يريدون تكميم الافواه وتقييد النواب الشرفاء ومنعهم من ممارسة حقهم الدستوري في المساءلة السياسية محذرا الحكومة الحالية من مغبة التصعيد المبكر وتأجيج الشارع من جديد.

طالب الحكومة بضرورة الاهتمام بالخدمات العامة

الحويلة: تفعيل مجلس الخدمة المدنية للقضاء على ظاهرة البطالة

طالب النائب السابق ومرشح الدائرة الخامسة د.محمد الحويلة الحكومة بضرورة الاهتمام بقضايا الخدمات العامة في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير وضرورة حل كل معوقاتها ومراعاة الكثافة السكانية المتزايدة فيها وتهيئة مرافقها خصوصا تلك المتعلقة بالخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية والبيئية.

وقال الحويلة ان محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير لا تجد الاهتمام الحكومي الموازي لكثافتها السكانية ومناطقها وهي بحاجة لتحديث البنى التحتية فيها وتطوير مرافقها وخدماتها الصحية والتعليمية، مشيرا الى ضرورة وضع خطة عملية لإعادة تهيئة جميع المرافق الخدمية في الأحمدي ومبارك الكبير، لاسيما الصحية منها والتي للأسف لاتزال تعاني من قصور كبير ومطلوب من الحكومة فورا معالجة هذا القصور وإنشاء مرافق صحية ومستشفيات جديدة، حيث انه لا يخدم المحافظتين سوى مستشفى واحد فقط هو مستشفى العدان، وايضا إعادة تأهيل جميع المرافق التعليمية وإنشاء مدارس جديدة وخاصة إنشاء مدرسة ثانوية جديدة للبنات في منطقة ام الهيمان وتطوير وتحديث المدارس الحالية، وإنشاء معهد ديني للبنات ليخدم طالبات المحافظتين وكذلك إنشاء فرع للجامعة ومعاهد وكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

ومن ناحية اخرى، أكد الحويلة على أهمية متابعة قضية البطالة وضرورة تضافر جميع الجهود لحل هذه القضية التي أصبحت تؤرق كل بيت، ويجب تفعيل دور مجلس الخدمة المدنية أكثر من ذلك للقضاء على تلك الظاهرة وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية حتى لا يكون لتلك الظاهرة أبعادها الخطيرة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، مبينا ان الحكومة مطالبة في هذا الصدد بوضع إستراتيجية فاعلة ومنتجة لحل هذه القضية ومنح الكويتيين حقوقهم في العمل التي كفلها الدستور.

د.محمد الحويلة

أكد أن القضية تحتل أولوية في برنامجه الانتخابي

مشعل العيار يطالب وزير الداخلية بإنصاف البدون

طالب مرشح الدائرة الرابعة مشعل العيار الحكومة بضرورة حل قضية غير محددي الجنسية وإنصاف هذه الفئة المظلومة بعيدا عن المماطلة والتسويف، مشيرا الى ان هذه القضية تعتبر أولوية في برنامجه الانتخابي خصوصا تجنيس المستحقين من فئة البدون لاسيما ممن شاركوا في الحروب ابتداء من حرب 1967 وحرب 1973 والذين شاركوا في حرب تحرير البلاد من براثن العدوان الغاشم.

مشعل العيار

وقال العيار في تصريح صحافي اننا ندعم تجنيس من يحملون احصاء الدولة لعام 1965 وممن لديهم اثباتات ومستندات تثبت وجودهم في البلاد وأحقيتهم في الحصول على الجنسية الكويتية، مؤكدا ان ولاء هذه الفئة كان ولايزال للكويت وليس أدل على ذلك من تقديم أرواحهم فداء للكويت، منتقدا المماطلة والتسويف اللذين تنتهجهما الحكومة من سنوات دون وضع حد لمأساتهم التي وللأسف بلغت حدا غير مسبوق، مشددا على ضرورة انهاء هذه القضية وطي هذا الملف.

وأشار العيار الى انه على الدولة ان تكفل لاخواننا البدون كل الحقوق الانسانية كحق العلاج والدراسة والمصادقة على حقوق الزواج ومنحهم شهادات الميلاد وتسجيل السيارات بأسمائهم، لافتا الى ان هذه الحقوق انسانية بالدرجة الأولى وعلى الدولة ان تكفل تمتعهم بها كما ان هناك فئة كبيرة من البدون من أبناء الأرامل والمطلقات وأبناء الكويتيات المتزوجات من البدون محرومون من أبسط الحقوق التي قررها القانون وقبل هذا كفلها الله تعالى لجميع خلقه.

مناشدا نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع الشيخ احمد الحمود بالنظر بعين الاعتبار لهذه الفئة من منطلق انساني وانصافهم وهو الذي عرف عنه الانصاف والوقوف على مسافة واحدة من الجميع.

أكد أن الواقع الصحي المتردي يتطلب حلولاً حاسمة وسريعة

الشاهين: القطاع الطبي يزخر بالأطباء المتميزين ويعاني سوء الإدارة

أكد مرشح الدائرة الأولى المحامي أسامة الشاهين أهمية وضع الحلول المناسبة لمعالجة الأوضاع الصحية المتردية في البلاد وضرورة النهوض بالواقع الصحي الذي يعيش أزمة حقيقية منذ عدة سنوات بسبب التخبط الحكومي في التعامل مع هذا القطاع الحيوي لجميع المواطنين.

وقال الشاهين في تصريح صحافي إن جميع المواطنين يشعرون بمعاناة مريرة حينما يضطرون للتعامل مع المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية بسبب تردي الخدمات فيها وفترة الانتظار الطويلة التي تواجههم بسبب سوء الإدارة، كما أن تفشي الواسطة في قضية العلاج بالخارج لمن لا يستحقون يعد نوعا من أنواع الفساد الخطير في البلاد.

وذكر الشاهين أنه منذ الثمانينات لم تنشئ الحكومة أي مستشفى وأن جميع المستشفيات التي أنشئت كانت بتبرعات أياد كريمة من الخيرين أو من مساهمات الشركات وهو ما يدعو إلى وضع علامة استفهام على المنافذ التي كانت تنفق وفقها الميزانيات الضخمة في وزارة الصحة.

أسامة الشاهين

واضاف ان الاحصائيات تظهر أن عدد المواطنين سيبلغ العام الحالي نحو مليون و200 ألف باعتبار أن نسبة النمو السكاني سنويا تبلغ نحو 3٪ وهو ما يعنى تزايد الحاجة إلى الخدمات الصحية بصورة متسارعة عاما بعد آخر. وأفاد بأن ذلك التسارع الكبير في عدد السكان يقابله نقص شديد في عدد المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية، وبطء كبير في إنشاء مؤسسات صحية وخير مثال مستشفى جابر الذي طالت فترة تنفيذه كثيرا منذ قرار إنشائه والمتوقع الانتهاء منه بعد نحو نهاية 2013، وهو ما يعني مزيدا من المعاناة والصعوبات للمواطنين.

وقال الشاهين إن ذلك التخبط الحكومي في معالجة الواقع الصحي دفع المواطنين إلى الاعتماد على المستشفيات الخاصة، مع كل ما يتضمنه ذلك من إرهاق لميزانية كل مواطن، لأن المرضى لا يحتملون الانتظار الطويل والإهمال والفوضى الإدارية في المستشفيات.

ودعا إلى إنشاء هيئة صحية مستقلة تكون مهمتها وضع الاستراتيجيات والسياسة العامة للقطاع الصحي وإجراء التقييم العام له على أن تكون وزارة الصحة الجهة التنفيذية لسياسة الهيئة مع الاستفادة في هذا الصدد من التجارب الإدارية المتميزة للقطاع الصحي في الدول المتقدمة والمجاورة كالإمارات وقطر.

وشدد على ضرورة التعامل مع المؤسسات العالمية لاعتماد الجودة الصحية للقطاع الحكومي مع إجراء تقييم مستمر لجميع كوادر الوزارة من أطباء وفنيين وإداريين من قبل مؤسسات عالمية مرموقة لضمان الجودة والكفاءة.

وأكد الشاهين أهمية إعادة النظر في آلية بناء المستشفيات والمراكز الصحية واعتماد نظام دولي لجميع مباني القطاع الصحي نظرا لأهمية ذلك وضرورته للنهوض بهذا القطاع داعيا إلى استقلالية إدارة العلاج في الخارج وعدم تبعيتها لوزارة الصحة مع إعداد المقترحات المناسبة لتطبيق نظام تأمين صحي مناسب للمواطنين بما يكفل لهم تقديم خدمات صحية مثلى.

وأشاد في الوقت نفسه بالكوادر الطبية الكويتية التي استطاعت ان تحقق عددا كبيرا من الانجازات الطبية ليس على مستوى المنطقة فحسب بل وعلى المستوى العالمي، حيث إن هناك أكثر من طبيب كويتي وصل إلى العالمية بفضل قدراته وخبراته مضيفا ان ذلك يؤكد أن تدهور الخدمات الصحية لا يرتبط بالكوادر البشرية بل بسوء الإدارة وتفشي الفساد فيها.

ورأى المرشح الشاهين أن إصلاح الواقع الصحي المتردي يتطلب وضع حلول مناسبة وواقعية تتلاءم مع الإمكانات الكبيرة التي تمتلكها الكويت والكفاءات الوطنية المتميزة التي تتمتع بها، وتواكب النهضة الطبية التي تشهدها معظم دول المنطقة وتقدمت فيها على الكويت بعد أن كانت الكويت سباقة في ذلك ويشار إليها بالبنان.

وقال إن من أهم خطوات إصلاح الواقع الصحي ضرورة مسارعة الحكومة إلى وضع استراتيجية صحية واقعية وشاملة تستهدف النهوض بالواقع الصحي في شتى المجالات المرتبطة به من حيث الاستثمار في إنشاء مرافق صحية جديدة وتحديث التجهيزات الطبية وتطوير الكوادر واختيار الرجل المناسب في المكان المناسب وتكريم الأطباء وإعطائهم مكانة تليق بهم خصوصا أننا شهدنا في الآونة الأخيرة استقالة الكثير من الكفاءات الطبية الكويتية نتيجة تفشي الفساد وسوء الإدارة.

«المستعجلة» تقضي بعدم الاختصاص في دعوى سعدون حماد لإلغاء قرار حل المجلس

قضت الدائرة الإدارية المستعجلة بالمحكمة الكلية أمس بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المرفوعة من مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق سعدون حماد والتي تتضمن طلبا مستعجلا بوقف مرسوم عقد الانتخابات البرلمانية 2012.

وعقب صدور الحكم عقد المحامي ناصر الدويلة مؤتمرا صحافيا ذكر فيه أن المحكمة قد ألمحت بصورة واضحة الى عدم مشروعية المراسيم ومخالفتها للدستور، إلا أنها تعجز عن التصدي لتلك القرارات مهما بلغت درجة مخالفتها للدستور وقوانين الدولة كونها من أعمال السيادة التي يمنع القانون التصدي لها.

وأكد أن المجلس المنحل مازال قائما، ونحن نظل نعيش في مجلس وطني بمباركة من بعض الكتل السياسية، وللأسف أصبحت الحكومة تعمل وفق أهواء الكتل السياسية ولا تريد تطبيق القانون، بل وصل الأمر الى زج السلطة القضائية في العمل السياسي، كما أن الحكومة تتبع سلوكا مشينا بأعمالها الحالية.

ورأى الدويلة أن مجلس الأمة شرعي، وان الحكومة الحالية بدأت بداية غير موفقة لها بترضيات بعض الكتل السياسية، فالبرلمان أصبح مجلس وطني يدار من قبل الكتل السياسية وأصبحت لدينا اختراقات، وهناك اتفاقيات تبرم بين الكتل والحكومة في الليالي الظلماء، وأنعي الى الشعب الكويتي وفاة الدستور واختطافه من بعض الكتل السياسية، مؤكدا أنه سيقدم طعنا أمام محكمة الاستئناف لتعديل الحكم الصادر بعدم اختصاص القضاء بنظر الدعوى.

كانت صحيفة الدعوى التي قدمها المحامي ناصر الدويلة ضد رئيس مجلس الوزراء بصفته وأمين عام مجلس الوزراء بصفته، قد تضمنت وقف قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسة 6 ديسمبر والمتضمن رفع مرسم حل مجلس الأمة وما ترتب عليه من آثار، بما فيها وقف المرسوم الأميري بحل مجلس الأمة، والمرسوم الأميري بدعوة الناخبين للاقتراع، ووقف اجتماعات مجلس الوزراء لحين تشكيله تشكيلا صحيحا بضم وزير أو أكثر من مجلس الأمة باعتباره هو الجهة التي تهيمن على العملية الانتخابية.

وقال الدويلة في دعواه التي رفعها نيابة عن سعدون حماد إن موكله عضو في مجلس الأمة المنتخب في شهر مايو 2009 المقرر أن تمتد ولايته 4 سنوات وتنتهي في مايو 2013، وصدرت قرارات مجلس الوزراء المنعدمة بحله لتمنعه من ممارسة عمله كعضو فيه، مشددا على أن مجلس الوزراء لا يملك اتخاذ أي قرارات كمرسوم الحل أو الدعوة، لأن صفة الوزراء انحسرت عن أعضاء الحكومة المستقيلة بزوال صفة رئيس مجلس الوزراء المستقيل نهائيا، بعد أن تم تعيين خلف له، وأداؤه اليمين الدستورية وفقا للمادة 103 من الدستور، موضحا أن مرسوم الدعوة لانتخابات مجلس الأمة باطل، لأن مجلس الوزراء الجديد زالت عنه الصفة لخروجه عن اختصاصه في مرحلة تشكيل الحكومة وفقا للمادة 56 من الدستور.

● مؤمن المصري

سعدون حماد